ISSN 2707-2452

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تقرير خاص - موجز

البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي في جمهورية جنوب السودان عام 2022

21 يونيو/حزيران 2023

تقرير خاص

موجز

البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي في جمهورية جنوب السودان عام 2022

21 يونيو/حزيران 2023

منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي
روما، 2023

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة. 2023. تقرير خاص - موجز البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي في جمهورية جنوب السودان عام 2022. التقارير الخاصة للبعثة لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي.21 يونيو/حزيران 2023. روما.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© منظمة الأغذية والزراعة، 2023

ISSN 2707-2452 [مَطْبُوع]
ISSN 2707-2460 [عبر الإنترنيت]

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: «لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة.»

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة ٨ من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org/publication/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

صورة الغلاف: ©FAO/South Sudan Crop Assessment Team

أبرز النقاط

©FAO/South Sudan Crop Assessment Team

- بعد الاستبعاد المعياري المعتاد لخسائر ما بعد الحصاد والكميات المخصصة لاستخدامها كبذور، بلغ صافي إنتاج الحبوب لعام 2022 في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة التقليدي وفق التقديرات نحو 200 936 طن، أي بزيادة تصل إلى قرابة 12 في المائة عن إنتاج عام 2021 وأعلى من معدل السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 16 في المائة.

- وتقدر مساحة الحبوب التي تم حصادها عام 2022 بنحو 900 078 1 هكتار، أي بزيادة تصل إلى قرابة ثمانية و16 في المائة قياسًا بالمستويات المسجلة لعام 2021 ومعدل السنوات الخمس الأخيرة على التوالي، وذلك لأسباب ترجع إلى تحسن الوضع الأمني الذي ساعد على عودة الأسر النازحة في بعض المناطق، وشجع المزارعين على توسيع نطاق زراعتهم في الحقول البعيدة عن منازلهم.

- أما معدل غلال الحبوب لعام 2022 فيقترب من معدلاته، حيث وصل حجمه إلى 1.08 طن/هـ أي بزيادة تصل إلى زهاء ثلاثة في المائة عن نظيره المسجل عام 2021 لأسباب تعزى إلى ظروف الطقس المؤاتية بصفة عامة.

- ومع التوقعات بوصول عدد السكان إلى نحو 12.9 مليون نسمة في منتصف 2023، يقدر إجمالي العجز في إنتاج الحبوب للسنة التسويقية 2023 (يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول) بنحو 400 485 طن، أي أقل بنسبة 10 واثنين في المائة عن العجز المتوقع لعام 2022 ومعدل العجز للفترة 2018–2022 على التوالي. إلا أن هذا العجز يبقى كبيرًا نظرًا لأن صافي الإنتاج عام 2022 لا يغطي سوى ثلثي الاحتياجات المتوقعة من الحبوب لعام 2023.

- وفي عام 2022، ظلت النزاعات التي تدور في البلاد عند مستويات منخفضة، وذلك إثر الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في سبتمبر/أيلول 2018. بيد أن حالات من العنف المنظم على المستوى دون الوطني لازالت تتسبب في موجات نزوح جديدة وإحداث خسائر محلية في سبل كسب العيش.

- أسفرت غزارة تدفق نهر النيل والأمطار الغزيرة، لاسيما في المناطق المحاذية للنهر وروافده، عن فيضانات شهدتها ولايات الوحدة وجونقلي وأعالي النيل وشمال بحر الغزال، ما أضرّ بنحو 900 000 شخص، وألحق خسائر فادحة في المحاصيل والحيوانات على حدّ سواء.

- وفي عام 2022، بقي مستوى الإصابة بالآفات والأمراض ضمن معدلاته الطبيعية، حيث كان تأثيرها في المحاصيل خفيفًا، في حين ألحقت الأنواع المختلفة للأعشاب الضارة خسائر فادحة في المحاصيل، لاسيما في المناطق التي ضربتها الفيضانات، حيث أعاقت المياه تنفيذ أعمال التعشيب بالقدر الكافي.

- بصورة عامة، كان توافر المرعى والماء كافيًا عام 2022، باستثناء المناطق التي تعرضت للفيضانات، حيث غمرت المياه المراعي، وكذلك باستثناء بعض البقاع من ولاية شرق الاستوائية بسبب فترات الجفاف الطويلة وانتشار الأعشاب الضارة.

- سجلت أسعار الذرة الرفيعة والذرة والقمح، التي كانت عند مستويات مرتفعة أصلًا، المزيد من الارتفاع عام 2022، لأسباب تعزى في المقام الأول إلى تراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار الوقود.

- وبموجب برنامج 2023 الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال سبل العيش، تخطط منظمة الأغذية والزراعة لدعم 650 473 أسرة من الأسر العاملة في الزراعة والصيد والزراعة المختلطة بالرعي والتي تعيش انعدام الأمن الغذائي بمستويات حادة من خلال تقديم دعم لسبل عيشها مع إعطاء أولوية للأسر التي ترأسها النساء والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة.

- ووفق تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أجري في أكتوبر/تشرين الأول 2022، قد يواجه نحو 7.76 مليون شخص (أي 63 في المائة من السكان) المرحلة الثالثة (أزمة) أو أعلى من الانعدام الحاد في الأمن الغذائي خلال فترة الموسم الأعجف الذي يمتد بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2023. وخلال الفترة المذكورة، تفيد التقديرات أن هنالك نحو 43 000 شخص في المرحلة الخامسة (كارثة)، بينما قد يعيش 2.9 مليون شخص انعداماً حاداً في الأمن الغذائي ضمن المرحلة الرابعة (طوارئ).

- تفيد التوقعات بأنه قد يرزح سكان ثماني مقاطعات تحت مستويات المرحلة الخامسة (كارثة) ووفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، حيث تعيش هذه المقاطعات انعداماً حاداً في الأمن الغذائي خلال الموسم الأعجف الممتد بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2023، بما فيها مقاطعات فانجاك، وكانال/بيجي وآكوبو في ولاية جونقلي، ومقاطعتي لير ومايانديت في ولاية الوحدة. رغم عدم إمكانية تقييم مقاطعة بانيكانج في ولاية أعالي النيل، إلا أن الاحتمالات تشير إلى أنها تعيش حالة حرجة.

- وخلال الفترة عينها، من المتوقع أن يصل مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يطال 48 مقاطعة، جلها في ولايات جونقلي والوحدة وواراب وشمال بحر الغزال والبحيرات إلى المرحلة الرابعة (طوارئ) من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

- لايزال الانعدام الحاد في الأمن الغذائي يعزى بالدرجة الأولى إلى العديد من الصدمات المتراكبة أغلبها، ومنها الصدمات المرتبطة بالمناخ (كالفيضانات وموجات الجفاف والقحط) وانعدام الأمن الغذائي (كالعنف على مستويات دون وطنية ومحلية) ونزوح السكان (النزوح الداخلي واللجوء)، والصدمات المتعلقة بالاقتصاد الشامل (كالتضخم وتقلبات سعر الصرف). كما لاتزال محدودية الحصول على الخدمات الأساسية والتأثيرات التراكمية لسنوات طويلة من استنزاف الأصول تضعف قدرات الأسر على التأقلم وتنهكها.

استعراض عام

نُفذت البعثة السنوية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي 'البعثة' خلال الفترة ما بين 1 و16 ديسمبر/كانون الأول 2022 لتقدير إنتاج الحبوب في جنوب السودان خلال عام 2022 وتقييم الحالة العامة للأمن الغذائي في هذا البلد. وقامت البعثة بمراجعة النتائج التي خلصت إليها العديد من بعثات تقييم المحاصيل التي نُفذت خلال فترات الزراعة والحصاد الممتدة من يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2022 في مناطق زراعية بيئية مختلفة من جنوب السودان. وقام بتنفيذ جميع البعثات فريق مهام مختص في الزراعة مؤلف من عاملين في وزارة الزراعة والأمن الغذائي، والمكتب الوطني للإحصاء ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة. وقد تلقى أعضاء فريق المهام تدريبات على إجراء تقييمات سريعة باستخدام أدوات وبروتوكولات وتقنيات وضعتها البعثة بما في ذلك أخذ عينات من مقاطع عرضية سيراً على الأقدام، وتسجيل المحاصيل القائمة وتدوين الحالة البدنية للحيوانات باستخدام أداة التقييم التصويري، إضافة إلى أخذ عينات من المحاصيل لتقييم الغلال مع إجراء لقاءات مع الأطراف الأساسية المعنية بتقديم المعلومات، وتنفيذ دراسات حالات خاصة بالمزارعين.

ومنذ عام 2016 تم تشكيل 64 لجنة لرصد المحاصيل على مستوى المقاطعة بهدف تحسين قدرة السكان المحليين على جمع بيانات موثوقة ودقيقة. إلى جانب ذلك، وظفت منظمة الأغذية والزراعة 34 مساعداً في الإرشاد الزراعي تم توزيعهم على المكاتب الفرعية للمنظمة للعمل عن كثب مع لجان رصد المحاصيل وتعزيز وجودهم على مستوى الحقل ضماناً لتوفير معلومات تتعلق بتطور الموسم في الوقت المناسب. أما الاتحاد الأوروبي، فقد قدم دعمًا ماليًا من خلال ممثلية المنظمة في جنوب السودان لتغطية جميع تكاليف عمليات التقييم وأنشطة التدريب. كما اتبعت البعثة عام 2022 خارطة طريق على مدى العام، شأنها في ذلك شأن السنوات السابقة. أما انعدام الأمن الذي لايزال يسود بعض المناطق في البلاد، فلا يزال يتسبب في إعاقة عملية التنفيذ الكامل للخطة الأولية، ما دفع إلى تنفيذ أنشطة العمل الميداني في المناطق التي يمكن الوصول إليها في الولايات العشر. وكما كانت عليه الحال في السنوات السابقة، مُنعت فرق العمل من الدخول إلى بعض المناطق في ولايات الوحدة وجونقلي والاستوائية الوسطى والشرقية والغربية. وفي جميع المناطق التي تمت زيارتها، أعاقت المخاوف الأمنية أخذ عينات مقاطع عرضية بالسيارة، لينحصر إجراء عمليات تقييم الغلال عن طريق أخذ عينات سيراً على الأقدام بالدرجة الأولى وأخذ عينات من المحاصيل من جانب فرق العمل ولجان رصد المحاصيل على مستوى المقاطعة. وخلال الفترة ما بين يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، نفذت فرق تقييم المحاصيل بقيادة فريق العمل 33 بعثة خلال فترتي الزراعة والحصاد على امتداد 44 مقاطعة في جنوب

[1] صحيح أن البيانات والمعلومات المستمدة من خلال لقاءات اعتمدت فيها الأجهزة اللوحية قد تم توظيفها من قبل خطة الرصد والتقييم لمنظمة الأغذية والزراعة لتقييم تأثير الدعم الذي تتلقاه الأسر التي يستهدفها برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال سبل العيش، إلا أن معظم المعايير المستخدمة في الأدوات المعتمدة على الأجهزة اللوحية تتشابه مع تلك الموجودة في استبيانات بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي. كما أفادت البعثة من المعلومات التي وفرها برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال سبل العيش والمعلومات المستمدة من الأجهزة اللوحية كمدخل إضافي أثناء التحليل النهائي.

السودان. بالمجمل، استكملت فرق التقييم ما مجموعه 190 2 دراسة مثال، منها 072 2 لقاءًا مع المزارعين و118 لقاءًا أجراها أطراف أساسية معنية بتقديم المعلومات مع كبار العاملين في وزارة الزراعة والبيئة والغابات، ومسؤولين في المقطعات ومنظمات غير حكومية تعمل في الميدان. أضف إلى ذلك، تم تنفيذ 093 5 لقاءًا باستخدام الأجهزة اللوحية (563 منها ذات مرجعية جغرافية) وعشرة مناقشات لمجموعات التركيز.

ومن خلال اعتماد البعثة لإجراءات قياسية، قامت فرق العمل بمراجعة المصادر الثانوية للمعلومات المتعلقة بالعوامل الأساسية التي أثرت في إنتاجية المحاصيل خلال الموسم الزراعي لعام 2022، وقدمت تقديرات عن إجمالي الإنتاج الوطني من الحبوب، إضافة إلى تقييم حالة الأمن الغذائي ككل. وعندما لم تتمكن فرق العمل من الوصول إلى المواقع خلال الأوقات الحاسمة بسبب شدة المخاطر على سلامتهم وانعدام الأمن، أجريت لقاءات عبر الهاتف مع أطراف أساسية معنية بتقديم المعلومات لاستقاء التقديرات المطلوبة. كما أرسلت المعلومات التي جمعتها لجان رصد المحاصيل على مستوى المقاطعة العاملة في المناطق غير الآمنة التي لا يمكن لفرق العمل الوصول إليها إلى فريق تقييم المحاصيل في جوبا عن طريق وسائل مختلفة منها تسليم التقارير باليد.

ومنذ إبرام اتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان عام 2018، عاد قرابة 000 620 لاجئ إلى البلاد بطريقة تنظيم ذاتي، لاسيما من أوغندا والسودان وإثيوبيا. واستمر تحسن الوضع الأمني بالمجمل بصورة تدريجية عام 2022 حيث تراجعت حالات العنف ضد المدنيين بنحو 35 في المائة قياسًا بعام 2021 ما حفز عودة 920 157 لاجئ عام 2022. بيد أن انتشار العنف المنظم على المستوى دون الإقليمي استمر في البلاد متسببًا في إعاقة أنشطة كسب العيش والحصول على المساعدات الإنسانية، لاسيما في ولايتي أعالي النيل وجونقلي وكذلك في منطقة بيبور الإدارية، ما أسفر عن نزوح قرابة 000 70 شخص.

يقدر إجمالي المساحة المحصودة من الحبوب في قطاع الزراعة التقليدي عام 2022 بنحو 900 078 1 هكتار، أي بزيادة 8.4 في المائة عن عام 2021 و15.8 في المائة عن معدل الفترة ما بين 2017 و2021 ما يشكل أكبر زيادة منذ عام 2014. وتُعزى هذه الزيادة قياساً بالعام الفائت بالمقام الأول إلى تحسن الوضع الأمني الذي حفز على عودة بعض الأسر النازحة إلى مناطقها والانخراط في أنشطة زراعية، ما زاد من عدد الأسر الزراعية بنسبة 3.1 في المائة وشجع المزارعين على توسيع نطاق زراعتهم إلى حقول بعيدة عن منازلهم، ما أدى إلى زيادة بنسبة 5.2 في المائة في معدل المساحة المزرعة لكل أسرة. كذلك أسهم ارتفاع أسعار المحاصيل محلية الإنتاج في الأسواق وتوزيع المستلزمات في الوقت المناسب من قبل منظمة الأغذية والزراعة وشركائها المنفذين في تشجيع المزارعين أيضًا على زراعة مساحات أكبر من الأراضي وزيادة إنتاجهم. بيد أن المساحة المحصودة لاتزال أدنى من المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع النزاعات بفعل استمرار معوقات الوصول إلى الحقول وارتفاع تكاليف المستلزمات. ورغم الاتجاه التصاعدي الذي شهدته المساحة المزرعة اعتبارًا من عام 2018 بعد توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، إلا أن هذه المساحة لاتزال صغيرة في جل المناطق المنتجة الرئيسة في الحزام الأخضر (ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية) وكذلك في ولاية غرب بحر الغزال بفعل موجات النزوح الكبيرة التي شهدتها تلك الولايات في أواخر 2016 و2017.

ويقدر صافي إنتاج الحبوب من القطاع التقليدي عام 2022، بعد اقتطاع خسائر ما بعد الحصاد واستخدام الإنتاج كبذور، بنحو 000 936 طن، أي زيادة بنسبة 11.5 في المائة عن إنتاج 2021، وأعلى بنسبة 15.8 في المائة عن معدل السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن هذا الإنتاج يبقى أدنى بأشواط من مستوياته المسجلة قبل اندلاع النزاعات. وتعزى هذه الزيادة السنوية في الإنتاج إلى اتساع المساحة المحصودة بنسبة ثمانية في المائة، والزيادة في معدل الغلال بنسبة ثلاثة في المائة بسبب تحسن إنتاجية الموسم الماطر قياسًا بالعام الفائت.

تسبب فيضان الأنهار والأمطار الغزيرة في منتصف الموسم وأواخره، لاسيما في المناطق المحاذية لنهر النيل وروافده في إحداث فيضانات واسعة بين شهري يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2022، لاسيما في ولايات الوحدة وجونقلي وأعالي النيل وشمال بحر الغزال، حيث طالت أضرارها نحو 000 900 شخص مسفرة عن خسائر فادحة في المحاصيل ونفوق الحيوانات. أما موسم الأمطار لعام 2022 فوصف بانخفاضه عن المعدل خلال النصف الأول من العام (أبريل/نيسان – يونيو/حزيران)، وهي الفترة التي شهد خلالها البلد فترات جفاف امتدت من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع بدءًا من منتصف مايو/أيار وحتى مطلع يونيو/حزيران ما أسفر عن ذبول المحاصيل والاضطرار إلى إعادة زراعتها في بعض المناطق. إلا أن وصول الهطولات المطرية إلى معدلاتها بل وتجاوزها أيضًا اعتبارًا من يوليو/تموز حمل النفع للمحاصيل التي أصابها الإجهاد المائي والمحاصيل التي زُرعت مجددًا، حيث أدت هذه الأمطار إلى تعزيز الغلال، إلا أنها زادت من شدة الفيضانات في ذات الوقت.

أسفرت الفيضانات عن عجز محلي لكن كبير في الإنتاج، وذلك رغم اتباع العديد من المزارعين لاستراتيجيات للتخفيف من هذا العجز، حيث لم يعمدوا إلى الزراعة في المناطق منخفضة الغلال. ووصلت المساحة المزروعة المتضررة بالفيضانات إلى نحو 130 000 هكتار، بلغ فيها حجم خسارة الحبوب وفق التقديرات 65 000 طن، حيث قد تحمل هذه الخسارة تبعات سلبية في الأمن الغذائي لدى الأسر المتضررة. كما أسفرت الفيضانات عن تراجع في إنتاج الحبوب لعام 2022 بنسبة 17 في المائة قياسًا بعام 2021 في ولاية الوحدة وبنسبة خمسة في المائة في ولاية شمال بحر الغزال. لكن بالمقابل، زاد إنتاج الحبوب بنسبة ما بين 10 و25 في المائة قياسًا بالعام الفائت في ولايات غرب بحر الغزال ووسط الاستوائية وغرب الاستوائية وواراب وأعالي النيل وجونقلي والبحيرات بفعل الإنتاجية الجيدة لموسم الأمطار.

كانت الأضرار الناجمة عن الآفات ضمن النطاق الطبيعي خلال الموسم الزراعي 2022. وحدثت خسائر محلية في محصول الذرة بفعل إصابته بدودة الحشد الخريفية ودودة الحشد الأفريقية خلال الموسم الأول في المناطق الجنوبية ذات الهطولات المطرية ثنائية النموذج ضمن المنطقة الاستوائية الكبرى، حيث تسبب انخفاض الهطولات عن المعدل خلال مايو/أيار ويونيو/حزيران في خلق بيئة مناسبة لإصابة المحصول بالأضرار وتكاثر هذه الحشرة. إلا أن الأمطار الموسمية الغزيرة التي هطلت لاحقاً خلال يوليو/تموز وأغسطس/آب حيّدت الآفة. كما أثر انتشار الأعشاب الضارة على نطاق واسع في المحاصيل المزروعة في المناطق التي تعرضت للفيضانات، حيث حدت المياه من إمكانية الوصول إلى الحقول معيقة بذلك عمليات التعشيب. وتشهد المناطق خلال السنوات الأخيرة انتشارًا مقلقًا للأعشاب (باباشيرو في ولاية غرب الاستوائية وعشبة الأقحوان (*Parthenium*) في كبويتا العظمى وعشبة «دغل الساحرة» على امتداد البلاد) ملحقة بالمحاصيل أضرارًا خطيرة.

ومع التوقعات بوصول عدد السكان خلال منتصف عام 2023 إلى نحو 12.9 مليون نسمة، واستهلاكهم وسطياً لقرابة 110 كغ من الحبوب للفرد في العام، تقدر الاحتياجات من الحبوب بنحو 1.42 مليون طن. وعليه، يُقدر إجمالي حجم العجز من الحبوب بنحو 400 485 طن في القطاع التقليدي خلال السنة التسويقية لعام 2023 (يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول)، أي ما يعادل معدل العجز للفترة 2018–2022 وأدنى بنسبة 10 في المائة من العجز المقدر لعام 2022. إلا أنه رغم تراجعه قياسًا بالعام المنصرم، إلا أنه يبقى كبيرًا، حيث يمثل صافي إنتاج 2022 نحو ثلثي الاحتياجات التقديرية من الحبوب عام 2023.

بعد انكماشه بنسبة 6.5 في المائة خلال 2020 بفعل التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19، سجل إجمالي الناتج المحلي زيادة بنسبة 5.3 في المائة عام 2021 وبنسبة 6.6 خلال 2022. وتُعزى هذه الزيادة على مدى العامين المنصرمين في المقام الأول إلى تعافي القطاع غير النفطي وارتفاع أسعار النفط عام 2022، ما يعاوض جزئيًا التراجع في إنتاج النفط ويحدّ من تأثيراته السلبية في الإيرادات.

وفي أعقاب تحرير سعر الصرف الرسمي في أبريل/نيسان 2021، تقلص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعره في السوق الموازية خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وفي عام 2022، سجل سعر الصرف ارتفاعًا حادًا خلال النصف الثاني من العام بعد استقراره على مدى النصف الأول، ليصل في ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى 660 جنيهًا جنوب سوداني للدولار الأمريكي الواحد قياساً بسعر 425 جنيهًا جنوب سوداني للدولار الأمريكي الواحد قبل عام. ولعل هذا التراجع الملحوظ في سعر الصرف يعزى إلى زيادة ضخ الأموال، حيث استأنفت الحكومة تسييل العجز المالي عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي، ناهيك عن الارتفاع الذي شهدته أسعار العديد من السلع المستوردة على المستوى العالمي بفعل النزاعات التي تدور في أوكرانيا، ما زاد من طلب التجار على الدولار الأمريكي.

ففي عام 2022، حلّقت أسعار الحبوب نتيجة التراجع المفاجئ في سعر صرف العملة والتأثيرات المتفاقمة للحرب في أوكرانيا، ما أسفر عن زيادات شهدتها السوق الدولية في أسعار الوقود والسلع الغذائية. وفي أواخر عام 2022، كانت أسعار الذرة الرفيعة والذرة والقمح أعلى بشكل ملحوظ قياسًا بقيمها المرتفعة أصلًا، ما أعاق حصول عدد كبير من الأسر على الأغذية.

ووفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أجري في أكتوبر/تشرين الأول 2022، قد يواجه قرابة 7.76 مليون شخص (أي نحو 63 في المائة من السكان) المرحلة الثالثة (أزمة) أو أعلى خلال الموسم الأعجف الممتد بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2023. كما تفيد التقديرات أنه خلال الفترة المذكورة، قد يواجه 43 000 المرحلة الخامسة (كارثة)، بينما قد يواجه 2.9 مليون شخص المرحلة الرابعة (طوارئ) من الانعدام الحاد في الأمن الغذائي.

©FAO/South Sudan Crop Assessment Team

التوصيات

©FAO/South Sudan Crop Assessment Team

بعد توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان في سبتمبر/أيلول 2018، شهد البلد عودة أعداد كبيرة من الأسر الزراعية النازحة، ما أسهم بدوره في زيادة الإنتاج. وعليه، فإن وقف الأعمال العدائية بجميع أشكالها وتنفيذ الاتفاق يبقى التوصية الأساسية الأولى لتحقيق التقدم على مستوى التنمية الزراعية بهدف تحسين حالة الأمن الغذائي في البلد. صحيح أننا نتفهم مدى تعقيد عملية الصلح وبناء السلام، إلا أنه تم إعداد التوصيات التالية بفرض استمرار تطبيق اتفاق السلام الوطني كي ينعم شعب جنوب السودان بمستقبل أفضل.

الزراعة

تعزيزاً للإنتاج الغذائي المحلي عام 2023 وسعياً لخفض استيراد الأغذية والحاجة إلى المساعدات عام 2024، يوصى بما يلي:

- دعم الموسم الزراعي لعام 2023 من خلال توفير البذور والأدوات، وتقديم الخدمات الإرشادية والتدريب اللازم على كيفية استخدام أنواع معينة من البذور التي يحصل عليها المزارعون من أجل:
  - العمل على زيادة إنتاج المحاصيل بهدف الوصول إلى مستويات الفائض في الإنتاج المسجلة قبل اندلاع النزاعات في الولايات والمقاطعات المستقرة الأكثر إنتاجية.
  - حماية سبل العيش لدى صغار منتجي الكفاف في المناطق الرعوية والزراعية المختلطة بالرعي ذات الإنتاجية الأقل وكذلك في المناطق المتضررة بالفيضانات التي لم يعطِ إخفاق المحاصيل فيها فرصة للمزارعين للاحتفاظ بكميات كافية من المحاصيل لاستخدامها كبذور.
- تقديم دعم محدد الهدف إلى المزارعين لتمكينهم من تطبيق ممارسات زراعية محسنة في عمليات إعداد الأرض والتعشيب والإدارة المتكاملة للآفات والحفاظ على خصوبة التربة.
- رسم استراتيجية للحدّ من تأثير عشبة العدار (Striga) التي تؤثر بشكل كبير في غلال الذرة الرفيعة، إضافة إلى توفير التدريب للمزارعين على الزراعة البينية لمحصول الدسموديوم العلفي البقولي مع الحبوب، وتوزيع حزمة لإدارة عشبة العدار ومكافحتها، وإطلاق مشروع نموذجي لمكافحة هذه العشبة وزيادة غلالة الذرة الرفيعة لتطبيقه على نطاق أوسع في مناطق أخرى.
- تعزيز مصلحة وقاية المحاصيل التابعة لوزارة الزراعة والأمن الغذائي لتمكينها من إعداد خطة عمل وتنفيذها للحدّ من تأثير الآفات في إنتاجية المحاصيل.
- دعم تنويع المحاصيل عن طريق إمداد المزارعين بمواد لازمة لزراعة محاصيل غير نجيلية عديدة بما فيها المحاصيل الجذرية والمحاصيل الدرنية والبقولية وأشجار الفاكهة وذلك من خلال تأسيس مراكز لإكثار النبات.
- توفير التدريب والتجهيزات اللازمة لتمكين المزارعين من تقليص حجم الخسائر التي تصيب المحاصيل بفعل إصابتها بآفات مختلفة عند تخزينها.

- توفير إدارة مستدامة ومتكاملة لدودة الحشد الخريفية، بما في ذلك الوقاية منها وتقاسم المعارف واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة انتشار هذه الآفة.

- ترسيخ نظام مراقبة الآفات المهاجرة بما في ذلك طيور الزرزور والجراد الصحراوي ودودة الحشد الخريفية بما يتيح اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها في الوقت المناسب. وإجراء مراقبة مستمرة لأسراب الجراد وتنقلاتها بصفة خاصة ومكافحتها بالتعاون مع منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا.

- تعزيز دور لجان رصد المحاصيل على مستوى المقاطعة من خلال الاستمرار في برامج تدريب أعضائها. وهنا يجب إشراك وزارة الزراعة بهدف تأسيس روابط تمكن من التواصل ما بين المقاطعات والمؤسسات على المستوى الوطني (وزارة الزراعة والأمن الغذائي والمكتب الوطني للإحصاء) لتحسين جودة التقارير التي تعدها لجان رصد المحاصيل على مستوى المقاطعة قبل تقديمها إلى المؤسسات الوطنية.

- إشراك لجان رصد المحاصيل في عملية تعقب تحركات السكان على مستوى المقاطعة من خلال مقاطعة البيانات المتعلقة بأعداد السكان التي تقدمها هيئات أخرى وتقييم مدى قدرة العائدين مؤخراً على الانخراط في أنشطة زراعة المحاصيل، إذ ستحسن هذه العملية من دقة تقدير أعداد الأسر الزراعية التي تستخدمها البعثة كمدخل لتقييم المساحة المزروعة سنوياً.

الحيوانات

- رسم استراتيجية لإجراء إحصاء شامل لأعداد رؤوس الحيوانات، بحيث يغطي هذا الإحصاء كامل المقاطعة باستخدام طرائق الاستشعار عن بعد.

- توسيع التدخلات المتعلقة بصحة الحيوان، منها على وجه الخصوص:

  - تدريب عمال جدد على المستوى المجتمعي على الجوانب المتعلقة بصحة الحيوان ليحلوا محل المتسربين وتوسيع نطاق تقديم خدمات الصحة الحيوانية على المستوى المجتمعي.

  - إعادة النظر في نطاق تغطية برامج التلقيح ومدى فعاليتها واعتماد نهج قائم على المخاطر.

  - تحفيز العمليات المخصخصة لتقديم الخدمات المرتبطة بالصحة الحيوانية واسترداد التكاليف ودعم الحصول على الأدوية والمستلزمات البيطرية.

- دعم تطوير أنشطة تربية الحيوانات للوصول إلى قطاع ثروة حيوانية حديث وموجّه نحو الاستخدام التجاري، وذلك من خلال النقاط التالية على وجه الخصوص:

  - دعم الأنشطة التي تقود إلى إضافة القيمة على امتداد سلسلة الإمداد، بما في ذلك تدريب مالكي الحيوانات على اتباع طرق محسنة لإنتاج الأعلاف، وتطوير تقنيات تصنيعها وحفظها، وتحسين الثروة الحيوانية وتسمين الحيوانات في الحظائر، إضافة إلى تعزيز إنتاج الحليب لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق شبه الحضرية، ودعم إنتاج الدواجن في الحدائق المنزلية.

  - دعم البرامج المجتمعية لتحسين الثروة الحيوانية من خلال التدريب على اعتماد ممارسات محسنة لرعاية الحيوانات، بما في ذلك تربية الحيوانات باستخدام سلالات أبقار سودانية (لاسيما سلالتي البطانة والكنانة).

  - إجراء دراسة شاملة لاقتصاد الثروة الحيوانية على المستوى الوطني لتقديم الدليل اللازم عند إعداد السياسات.

  - تنظيم معارض للحيوانات (وتقديم مكافآت لأصحاب الحيوانات ذات الجودة العالية).

- دعم تنفيذ «خطة الاستجابة الاستراتيجية للحدّ من النزاعات التي تنشب نتيجة تعدي قطعان الأبقار على الأراضي في جنوب السودان (2019–2025).

- إتاحة إمكانية الوصول إلى المناطق والمسارات الرعوية الموسمية بعد الاضطرابات التي أصابتها

منذ اندلاع النزاعات وذلك من خلال دعم عملية التفاوض بين شتى المجتمعات الرعوية.

- تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بالثروة الحيوانية بهدف رصد المؤشرات الأساسية بما فيها مؤشرات إنتاج الحيوانات وإنتاجيتها، وتسويقها وتنقلاتها وصحتها.

الأسواق

- دعم سبل كسب العيش القائمة على الأسواق من خلال تحسين قدرات مؤسسات التسويق القائمة في البلد.
- تحفيز عمليات شراء البذور والمحاصيل محلياً في المناطق التي تنعم بالفائض وتسهيل توزيعها على المناطق التي تعاني من عجز في تلك البذور والمحاصيل، مع الأخذ بعين الاعتبار ديناميات السوق المحلية والتدفقات التجارية على امتداد الممرات التجارية والإنسانية الرئيسة.
- الحفاظ على الأنشطة المطبقة لمراقبة الأسعار والأسواق وتعزيز هذه الأنشطة من خلال توسيع نطاق السلع الخاضعة للرصد وتحسين رصد الأسعار عبر الحدود.
- توسيع نطاق استخدام الحوالات النقدية دعماً للطلب المحلي، ما يحفز بالتالي إنتاج المحاصيل الموجّه إلى الأسواق وتحسين استقرار إمداد الأسواق بالمنتجات.
- تحفيز تجارة الحيوانات وتحسين الوصول إلى أسواق الحيوانات بما في ذلك الأسواق الموجودة في المناطق العابرة للحدود. وهذه العملية تتطلب التعاون مع مجلس الثروة الحيوانية في شمال شرق أفريقيا (فرع جنوب السودان).

الأمن الغذائي

- دعم سبل العيش اعتماداً على الأسواق من خلال توفير الأمن الغذائي الأسري المنشود. نظراً للعجز المتوقع في الموارد، يجب توفير الأمن الغذائي الأسري بعد دراسة خطة تحديد الأولويات وتنفيذها بعناية اعتماداً على نتائج تحليل التنصيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لعام 2022، مع التأكد بأن الأولوية في تقديم المساعدة تعتمد على حدة انعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستواه (المرحلة الرابعة وأعلى). كما يجب أن يولى اهتمام خاص للمقاطعات التي تستضيف اللاجئين والنازحين داخلياً، أو تلك التي تعيش مستويات حرجة من سوء التغذية بحسب التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي. ويختلف توفير الأمن الغذائي الأسري تبعًا لكل سياق على حدة شريطة استخدام توليفة من النماذج العينية والنقدية.
- مواصلة تقديم الدعم اللازم للجهود الرامية إلى التأقلم مع المناخ من خلال تحسين نظم رصد المناخ والإنذار المبكر بشأنه، وإنشاء أصول مجتمعية جديدة وإعادة تأهيل الموجود منها للحماية من الصدمات المناخية (كالفيضانات والجفاف وما إلى ذلك)، إضافة إلى تأسيس أصول أسرية جديدة وإعادة تأهيل الموجودة بهدف التأقلم مع الصدمات المناخية السابقة منها والمرتقبة.
- الاستمرار في تقديم الدعم اللازمة لإنشاء الطرقات وإعادة تأهيلها وكذلك إعادة تأهيل السدود وتحسين المطار وتنظيف النهر وتجريفه، إضافة إلى إعادة تأهيل مهابط الطائرات وبناء الجسور اللازمة لدعم العمليات الإنسانية والمجتمعات المحلية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق وربط المجتمعات التي كانت معزولة ذات يوم بالخدمات الاجتماعية.
- الإبقاء على دعم الرابطة الإنسانية ما بين التنمية والسلام من خلال تعزيز إطلاق البرامج الإنسانية وبرامج القدرة على التأقلم في بؤر الجوع والعنف المنظم والمواقع التي يصعب الوصول إليها، وبذلك تقديم إسهامات استباقية لتحقيق السلام. كذلك التأكد من اتباع نهج متسق خلال التدخلات يركز على المقصد والتخطيط طويل الأجل والتكامل والنطاق المحلي.
- الاستمرار في دعم جميع أشكال الحدّ من سوء التغذية من خلال تدخلات تغذوية علاجية ووقائية شاملة. والتأكد بأن هذه التدخلات تشتمل على معالجة سوء التغذية الخفيفة لدى

النساء الحوامل والفتيات والأمهات حديثات العهد بالأمومة والأطفال دون الخامسة من العمر والمسنين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة أو السل. كما يجب توفير الوقاية من سوء التغذية الحاد لدى الحوامل والفتيات والأمهات حديثات العهد بالأمومة والأطفال دون السنتين من العمر المعرضين لسوء التغذية. وتقديم الدعم التغذوي اللازم لتعافي المرضى المقيمين في المشافي المصابين بحالات صحية أثرت في تغذيتهم مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والسل وكالازار (الحمى السوداء). إلى جانب ذلك، يجب ترسيخ القدرات الحكومية بما يمكنها من تنفيذ برامج فعالة وعالية الجودة لمعالجة الحالات المرتبطة بالتغذية والوقاية منها، ودعم السياسات الوطنية المتعلقة بالتغذية من خلال حركة 'تعزيز التغذية'.

- الاستمرار في دعم التغذية المدرسية كشبكة أمان مهمة لأطفال الأسر سريعة التأثر بهدف التشجيع على تلقيهم التعليم وتقليص الفجوات في استهلاك الحريرات والمغذيات، وخفض مخاطر الحمل والزواج المبكرين. وعلى برامج التغذية المدرسية توفير الوجبات كحوافز تسهم في تحسين الأداء التعليمي (التسجيل والحضور والمواظبة) والتماسك الاجتماعي والإنتاجية مستقبلاً. وإن أمكن، يجب اتباع نهج الإنتاج المحلي في التغذية المدرسية أي تقديم غذاء منتج محلياً من قبل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص وزيادة الملكية الوطنية والمجتمعية لعملية إدارة التغذية المدرسية.

- مواصلة دعم الأسر سريعة التأثر في المناطق الحضرية من خلال حوالات نقدية غير مشروطة بالتزامن مع حضور فعاليات تدريبية أو أنشطة مختلفة تتيح لتلك الأسر تطوير مهاراتها في مجالات تؤدي إلى تعزيز سبل العيش لديهم أو تنويعها، بما في ذلك أنشطة زراعة الحدائق المنزلية والترويج للجوانب الصحية والتدريب المهني، ناهيك عن أنشطة توليد الدخل. وفي حال توافر الموارد، التأكد من قدرة الأسر على المشاركة في الأنشطة العامة التي تساعد على تحسين الحصول على الخدمات، من قبيل أنشطة إصلاح الطرقات وتنظيف المصارف.

- مواصلة عمليات رصد الأمن الغذائي والتغذية وتقييمها ضمانًا لحصول صناع القرار على تحليل مفصّل لاحتياجات الأسر في الوقت المناسب، وبالتالي تمكينهم من رسم خطط شاملة للاستجابة الإنسانية وتنفيذها.

©FAO/South Sudan Crop Assessment Team

هذا التقرير الذي نضعه بين أيديكم هو من إعداد Alessandro Costantino و Wondimagegne Shiferaw (منظمة الأغذية والزراعة) و Bonifácio Rogério (برنامج الأغذية العالمي). تقع مسؤولية التقرير على عاتق أمانتي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وهو قائم على معلومات مستمدة من مصادر رسمية وأخرى غير رسمية. والتقرير من تصميم وتنسيق Daniela Valeri Petrasova.

نظرًا لإمكانية تغير الظروف على جناح السرعة، يرجى التواصل مع الجهة المذكورة أدناه للحصول على مزيد من المعلومات عند الحاجة:

Mario Zappacosta
كبير الخبراء الاقتصاديين
النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla
00153 روما، إيطاليا
بريد الكتروني: GIEWS1@fao.org

Michael Dunford
المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا

برنامج الأغذية العالمي
جادة الأمم المتحدة
00621 نيروبي، كينيا
بريد الكتروني: michael.dunford@wfp.org

كما نحيطكم علماً بأن هذا التقرير الخاص متوافر على الموقع الالكتروني للمنظمة www.fao.org/home/ar على الرابط التالي: http://www.fao.org/giews/ar

أعد النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة قائمة بالعناوين البريدية بغرض نشر تقاريره. للاشتراك يرجى تقديم استمارة التسجيل من خلال الرابط التالي:

http://newsletters.fao.org/k/Fao/markets_and_trade_english_giews_world

©FAO/South Sudan Crop Assessment Team

CC7237AR/1/08.23